المحاضرة العاشرة

مكملات التحقيق

(التخريج/ التعليق/ التشكيل/ تقسيم النص/ العناوين/ الترقيم/ الفهارس)

يتطلب التحقيق جملة من المكملات تتمثل في: (التخريج/ التعليق/ التشكيل/ تقسيم النص/ الترقيم./ الفهارس)

وقبل أن نفصل الكلام عليها يجدر بنا الإشارة إلى أن أهل التحقيق اختلفوا في مكان إثبات هذه الحواشي على أقوال[١]:

- فريق يجعل في الحواشي اختلاف النسخ ويفرد التعليقات في ملاحق آخر الكتاب.
- فريق ثاني يجعلهما معا في الحاشية ولكن يفصل بينهما بخط.
- فريق ثالث لا يثبت إلا النص ويجعل اختلاف الروايات مع التعليقات في آخر الكتاب.
- فريق رابع يجعلها كلها في الحواشي دون فصل بين اختلاف النص والتعاليق.
- والطريقة الأخيرة هي التي درج عليها المتأخرون؛ بل لا يكاد يوجد الآن من المحققين من يعمل بغيرها.

والقاعدة التي تحكم ما يكتب في الحواشي تنبني على أمور:

١- كونها خادمة للنص المحقّق؛ إما ببيانه أو رفع الإشكال عنه أو تتمة ضرورية له؛ فلا يصح الاستطراد الذي لا حاجة به إلا الاستكثار، وجلب النقول والأقوال دون مبرر.

٢- الحرص على الاختصار، تجنبا لإثقال الهوامش بجلب النصوص وتفصيل الخلاف وتفريعه حتى يخرج عن قصد السبيل؛ فيغلب كلام المحقق على كلام صاحب الكتاب؛ وربما خرج العمل عن كونه تحقيقا لأمر آخر، وحينئذ فليُسمَّ شرحا أو نقدا أو تخريجا؛ ولينأ عن التحقيق فما هو من بابه[٢]؛ يقول عبد السلام هارون: "ولكن بعض المحققين يسرفون في هذه التعليقات بما يخرج عن هذا الغرض العلمي إلى حشد المعارف القريبة والبعيدة من

---

[١] تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، ص٨١؛ قواعد تحقيق المخطوطات، صلاح الدين المنجد، ص ٢٤.

[٢] انظر: قواعد تحقيق المخطوطات، صلاح الدين المنجد ص ٢٣؛ ضبط النص والتعليق عليه، بشار عواد معروف، ص ٢٤.

موضوع الكتاب، وهذا الأمر إن أعجب بعض العلماء فإنه حريٌّ ألا يعجب جمهرتهم، لذلك لم يكن بدّ من الاقتصاد في التعليق كما سبق القول"[٣].

٣- تدعيم ما يقرّر في الحاشية بما يؤيده من أدلة نقلية أو عقلية مع التأكيد على إثبات مصادر الباحث فيما يقول وينقل.

٤- كونها مناسبة للعلم الذي ألف فيه الكتاب المحقق؛ فمثلا كتاب في القراءات ذكرت فيه مسألة حديثية أو فقهية عرضا لا ينبغي الإغراق في تتبعها وتفصيلها، بل تكفي الإشارة الخفيفة والإحالة إلى مظان تفصيلها؛ بينما لو كان المسألة في القراءات فحريّ بالباحث تفصيلها بما يناسب المقام.

٥- أن يحاول المحقّق إشراك القارئ معه في النقد والترجيح والتعليل ببيان وجوه الاختلاف وعلة اختياره[٤].

أنواع مكملات التحقيق:

١ – **النوع الأول: (التخريج):**

وهو إرجاع النصوص المنقولة إلى مصادرها الرئيسية التي استمدها منها المؤلف.

وعرفه بعض المعاصرين بقوله: "تحديد مواطن النقول في النص، وتصحيحها، وضبطها وإكمالها، ونسبة ما لم ينسب منها إلى مصادره، وأصحابه"[٥]؛ ويستعمل فيما يأتي:

✓ الآيات القرآنية؛ وهل تخرج في المتن أم في الهامش على قولين كلاهما سائغ؛ إلا أن المختار أن تخرج في المتن بذكر السورة ورقم الآية بخط صغير؛ وذلك تجنبا لإثقال الهامش، ولأنها لا تعتبر زيادة على النصّ إذ واضعه كان مستحضرا لموضع الآية في ذهنه، وإنما لم يثبته في كتابه اكتفاء بحفظه.

✓ القراءات القرآنية، مع التركيز على تخريجها من مظانها وعلى بيان متواترها من شاذّها.

✓ الأحاديث النبوية؛ بتخريجها من مظانها وبيان درجتها من الصحة والضعف؛ إما بالرجوع إلى أهل الحديث المتخصصين ونقل أحكامهم عليه، أو بالاجتهاد إن كان المحقق أهلا لذلك وقليل ما هم[٦]..

✓ آثار الصحابة والتابعين مع التركيز على تخريجها من مظانها، وأما بيان درجتها من الصحة والضعف فمع أهميته، فليس كوجوبه في الأحاديث النبوية.

✓ الأقوال المأثورة : كالحكم، والكلمات السائرة؛ تخرّج من كتب الأمثال والحكم والآداب.

---

[٣] تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، ص ٧٥.

[٤] ضبط النص والتعليق عليه، بشار عواد معروف، ص ١٠.

[٥] مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث، السيد رزق الطويل، ص ٢١١.

[٦] ضبط النص والتعليق عليه، بشار عواد معروف، ص ٢٥.

✓ الشعر والخطب والوصايا والأمثال: تخرج من الدواوين والمجاميع الشعرية وكتب اللغة والأدب.

✓ الآراء والأقوال والنصوص المنقولة سواء أكانت منقولة باللفظ أو بالمعنى، وكذا المذاهب فقهية كانت أو عقدية أو غير ذلك؛ فيخرجها من كتب أصحابها إن كان لهم كتب؛ فإن عدمت فليخرجها من مصادر أخرى متبعا الأوثق والأقدم.

والقاعدة التي تحكم التخريج هنا أنه لا بد من تخريج كل شيء من مظانه؛ فلا يصح أن تخرج حديثا من كتاب في التاريخ أو الأدب، كما لا يصح أن تخرج بيتا من الشعر من كتاب في التاريخ أو الحديث أو التفسير وهكذا؛ أو تخرج القراءات من كتاب في التفسير بله أن تخرجه من كتاب لغة أو أدب.

٢ – النوع الثاني (التعليق):

وأهم الأمور التي تتطلب التعليق عليها:

أ- الكلمات الغريبة.

ب- المصطلحات العلمية غير المشهورة.

ت- الأعلام وبخاصة المغمورين منهم.

ث- المواضع والأماكن الغامضة أو المشتبهة.

ج- ما يذكر المؤلف من إشارات تاريخية، أو أدبية، أو دينية إذا كانت غير مشهورة.

ح- توضيح ما ينبغي توضيحه من عبارات الكتاب؛ إن ا استدعى المقام ذلك.

خ- الإشارة إلى المواضع التي يحيل إليها المؤلف في كتابه؛ يقول عبد السلام هارون: "ومما يقتضيه التعليق ربط أجزاء الكتاب بعضها ببعض، وقد ترد إشارة لاحقة إلى لفظة سابقة في الكتاب، فمن المستحسن كذلك أن يشير المحقق إلى الصفحات الماضية، وهو إن استطاع التنبيه في الصفحات السابقة إلى ما سيأتي في اللاحقة، جلب بذلك إلى القارئ كثيرًا من الفائدة وأضاء الكتاب بعضه ببعض"[٧].

٣ – النوع الثالث (الضبط والتشكيل):

من مهمة المحقق أن يحافظ على النقط ويلاحظ ما أهمله صاحب المخطوط؛ وأما التشكيل فيراد به حركات الإعراب، أو البناء، أو حركات البنية، وهو هام في الآيات القرآنية والكلمات الغريبة والأعلام المشتبهة من أسماء الناس والأماكن ونحوها، وكذلك في مواضع يمكن أن يختل فيها الفهم في حالة عدم التشكيل[٨].

---

[٧] تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، ص ٧٥.

[٨] ضبط النص والتعليق عليه، بشار عواد معروف، ص ١٧.

٤ – النوع الرابع (علامات الترقيم)[٩]:

وهي العلامات المطبعية الحديثة التي تفصل بين الجمل والعبارات، أو تدلّ على معنى الاستفهام أو التعجب وما يحمل عليهما. وهي مقتبسة من نظام الطباعة الأوربي، وإذا استرجعنا التاريخ وجدنا أن لها أصلا في الكتابة العربية، فالنقطة قديمة عند العرب وكانت ترسم مجوفة هكذاo. وكان يضعها الناسخ قديما لتفصل بين الأحاديث النبوية.

وللترقيم منزلة كبيرة في تيسير فهم النصوص وتعيين معانيها، فرب فصلة يؤدي فقدها إلى عكس المعنى المراد، أو زيادتها إلى عكسه أيضًا، ولكنها إذا وضعت موضعها صح المعنى واستنار، وزال ما به من الإبهام.

نذكر منها[١٠]:

- ✓ . النقطة، تكتب في نهاية فقرة اكتمل بها معنى.
- ✓ : النقطتان المتعامدتان، توضع بعد القول، ونحوه.
- ✓ ، الفاصلة، توضع بين المفردات، والجمل المتعاطفة.
- ✓ ؛ الفاصلة المنقوطة توضع حيث يكون ما بعدها علة لما قبلها.
- ✓ – – الشرطتان بينهما فراغ، توضع بينهما الجمل المعترضة.
- ✓ " "علامات التنصيص، توضع بينها ما نقل عن الغير، وكذا الأحاديث النبوية.
- ✓ ﴿ ﴾ القوسان المزهران للآيات القرآنية.
- ✓ ؟ علامة الاستفهام، توضع حيث يكون الاستفهام بأي أداة من أدواته.
- ✓ ! علامة التعجب، توضع بعد كلام يترتب عليه ما يدعو للدهشة والعجب.

٥– النوع الخامس (الأرقام):

وهي تستخدم في ثلاثة مواضع [١١]:

– أرقام صفحات الأصل المعتمد، وتوضع في أحد جانبي الصفحة بوضع خط مائل "/ " أو داخل متن الكتاب؛ ويقصد به التيسير على القارئ أن يرجع بنفسه إلى المخطوطة عند الحاجة. وهذا أكثرها تداولا.

–أرقام الطبعات السابقة للكتاب المحقق، يشار بها إلى أرقام الطبعات السابقة التي كثر تداولها.

---

[٩] تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، ص ٧٩.

[١٠] مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث، السيد رزق الطويل، ص ٢٩.

[١١] تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، ص ٨٢.

– أرقام الأسطر، وقد جرى العرف على النظام الخماسي، بأن تكتب "٥، ١٠، ١٥، ٢٠،".

٦ – النوع السادس (تقسيم النص إلى فقرات):

فتقسم فقرات النص المحقق وتنظم مادته؛ بحيث تشكل كل فقرة فكرة جزئية مستقلة؛ فالعلماء المتقدمون والنساخ لم يولوا هذا الجانب عناية كما هو معروف في عصرنا، بل يسردون الكلام سردا؛ فعلى المحقق أن يعيد تنظيم فقراته بما يفيد فهم النص، ويوضح معناه ويظهر نقوله وتعقيباته بصورة واضحة؛ وهو أمر صعب يحتاج إلى معرفة تامة بمناهج المؤلفات العربية، وسعة اطلاع عليها واضطلاع بها[١٢]٧

– النوع السابع (العناوين)[١٣]:

ويقصد بها إضافة عناوين للنص المحقق؛ لسيت من أصله وهي مسألة خلاف الأصل في علم التحقيق لأن الأصل الإبقاء على النص كما هو دون تصرف؛ وأما العنونة فهي نوع من أنواع تصرف المحقق في متن الكتاب؛ وعلى هذا فإنه لا توضع عناوين فرعية لفصول الكتاب إلا عند الضرورة القصوى ويجب تمييزها بالزيادة فتوضع بين معقوفين؛ والأولى تجنب ذلك، بوضعها في حاشية الكتاب فيجمع بين أمانة الحفاظ على النص والتنبيه على موضوع وعنوان الفصل.

٧ – النوع الثامن (الفهارس)[١٤]:

الفهرس معرب فهرست الفارسية؛ وتضبط هذه الكلمة بكسر الفاء وسكون الهاء وكسر الراء، ويقابلها بالعربية كلمة "ثَبَتٌ" وقد استخدمت بمعنى فهرس في زمن مبكر جدا.

وفهرس الكتاب، له صورتان:

أ– عرض مجمل لعناوين الأبواب والفصول ونحوها، وهذا فهرس إجمالي.

ب– عرض شامل للموضوعات الجزئية التي تندرج تحت الأبواب والفصول، وهذا فهرس تحليلي. ولأهمية الفهرسة اتسعت، فأصبحت تتناول أشياء كثيرة.

وعلى سبيل المثال[١٥]:

وضع الدكتور صبحي الصالح محقق كتاب نهج البلاغة، اختيار الشريف الرضي، عشرين فهرسًا للكتاب.

---

[١٢] ضبط النص والتعليق عليه، بشار عواد معروف، ص ٨– ١٠ بتصرف؛ وانظر: تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، ص ٨١.

[١٣] انظر: مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث، السيد رزق الطويل، ص ٣١.

[١٤] انظر: مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث، السيد رزق الطويل، ص ٣١.

[١٥] انظر: مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث، السيد رزق الطويل، ص ٢١٧.

ووضع الشيخ مُحَمَّد عبد الخالق عضيمة أربعة عشر فهرسًا لكتاب المقتضب للمبرد الذي قام بتحقيقه.

ووضع الدكتور محيي الدين رمضان لكتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها اثني عشر فهرسًا.

وهذه الفهرسة التفصيلية تحتاج شيئا من العلم في استخراجها؛ ثم شيئا من الجهد والوقت في ترتيب مادتها وتنظيمها.